نشرة صندوق النقد الدولي

لاغارد مع ديفيد ليبتون، النائب الأول لمدير عام الصندوق في مؤتمر صحفي: "إننا في حاجة إلى إجراءات لتبديد سحب عدم اليقين" (الصورة: Stephen Jaffe/IMF)

الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي

لاغارد ــ أجواء عدم اليقين تعيق التعافي والنمو العالميين

نشرة صندوق النقد الدولي

١١ أكتوبر ٢٠١٢

- أجواء عدم اليقين تعيق القرارات بشأن الاستثمار وتوفير فرص العمل
- الإشارات القوية التي بعثتها السياسات الأخيرة للبنوك المركزية تتيح الفرصة لاتخاذ تدابير على مستوى السياسات
- مدير عام الصندوق تدعو إلى تدابير شجاعة وتعاونية لتأمين التعافي

صرحت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن نمو الاقتصاد العالمي تكتنفه أجواء عدم اليقين المحيطة بمدى التزام صانعي السياسات بتعهداتهم على مستوى السياسة. وقالت في مؤتمر صحفي قبيل الاجتماعات السنوية المشتركة لعام ٢٠١٢ بين الصندوق والبنك الدولي إن هناك كثيرا من القرارات الصائبة التي تم اتخاذها لتأمين التعافي العالمي، وأضافت قائلة إن هذه القرارات يتعين تنفيذها.

وقالت السيدة لاغارد "إننا في حاجة إلى إجراءات لتبديد سحب عدم اليقين. لقد دار النقاش بين العديد منا حول الإجراءات التي يلزم اتخاذها، ويدرك العديد منا ما يلزم عمله، ولكن ما يلزم بالفعل هو التنفيذ".

"وأكثر ما يلزمنا هو التعاون. فالمهمة المتمثلة في تأمين التعافي المستمر أصبحت أكثر تعقيدا: حيث يشترك فيها لاعبون متعددون، وجميعهم يلعبون لعبة واحدة". وأشارت السيدة لاغارد إلى أن الاقتصاد العالمي يشهد حاليا ظهور لاعبين جدد، مع ممارسة الجهات الفاعلة التقليدية أدوار مختلفة".

وقالت سيادتها "يتعين علينا بالفعل استعراض ما يلزم عمله كي نضمن أن التعافي لن يكون مجرد انتعاشة بسيطة لكنه جاء ليبقى على المدى الأطول وأنه قابل للاستمرار".

الآثار الممتدة

أشارت السيدة لاغارد إلى أن الصندوق قام بخفض تنبؤاته بشأن نمو الاقتصاد العالمي. وكان التغير الأهم هو ظهور آثار ممتدة أكبر بكثير على المستوى العالمي أدت إلى انتشار التباطؤ إلى الأسواق الصاعدة، لا سيما في آسيا.

وجاء حديث السيدة لاغارد إلى الصحفيين بعد أن رسم تقرير الصندوق بعنوان آفاق الاقتصاد العالمي صورة قاتمة للاقتصاد العالمي أكثر مما كانت منذ بضعة شهور، مشيرا إلى تراجع الاحتمالات المتوقعة وزيادة المخاطر. وقال الصندوق في تقريره "الراصد المالي" أنه ينبغي مواصلة جهود تخفيض الديون والعجز لسنوات طويلة في العديد من الاقتصادات المتقدمة حتى تعود

نسب الدين إلى مستويات ما قبل الأزمة. وذكر تقرير الاستقرار المالي العالمي أن تزايد المخاطر والمخاوف بشأن منطقة اليورو يزيد من الاختلال المالي.

وأشارت السيدة لاغارد إلى أن أحد أسباب تباطؤ التعافي العالمي هو درجة عدم اليقين في كثير من أنحاء العالم، وقالت "إن هناك درجة من عدم اليقين تحول بين صانعي القرار وبين الاستثمار وتوفير فرص العمل".

فرصة للعمل

قالت السيدة لاغارد إن بعض الجهات الفاعلة مع ذلك قررت اتخاذ الإجراءات اللازمة، وهو أمر إيجابي. فقد بعثت البنوك المركزية بإشارات جيدة وقوية على مستوى السياسات مؤخرا، "وهو الأمر الذي يُحدِث زخما ينبغي استغلاله كفرصة، لأنه لن يكون كافيا في حد ذاته".

وأضافت سيادتها قائلة "إن رسالتي إليكم اليوم هي أنه يتعين على البلدان اتخاذ إجراءات شجاعة وتعاونية لتحقيق تعاف دائم"، مشيرة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات في عدة مجالات.

- ***أوروبا*** هي مركز الأزمة حيث يجب أن تتم الإجراءات الأكثر إلحاحا. وقد اتخذت البلدان الأعضاء في منطقة اليورو قرارات بشأن تقوية الانضباط المالي، وبشأن الرقابة المصرفية الأوروبية.

- وتواجه ***الولايات المتحدة*** مخاطر جسيمة تتعلق بالمنحدر المالي والحد الأقصى للمديونية. ومع اقتراب نهاية العام، تتزايد حدة هذه المخاطر.

- ويتعين على *الأسواق الصاعدة* أن تراقب مواطن الخطر عن كثب – وبعضها خارجي المنشأ والبعض الآخر تحركه عوامل داخلية.

- ولا تزال *البلدان منخفضة الدخل* معرضة للمخاطر – ليس أقلها أسعار الغذاء المرتفعة وخطر وقوع أعداد أكبر من الناس مجددا في براثن الفقر.

وقالت السيدة لاغارد إن هناك أربعة مجالات رئيسية تتعلق بالسياسات يمكن لاتخاذ الإجراءات بشأنها ترسيخ التعافي العالمي.

الإصلاح الكامل للقطاع المالي: "فإذا سألت بعض القائمين على الرقابة حول العالم ما إذا كان القطاع المالي قد أصبح أكثر أمانا الآن مما كان منذ خمس سنوات، سيجيب الكثيرون: "ليس بعد". وأنا أتفق مع هذا الرأي.
التعامل مع تركة الديون المرتفعة: "نحن بحاجة إلى استراتيجيات موثوقة متوسطة الأجل لخفض مستوى الدين، الذي لم يعد موجودا في وقتنا الحالي، في العديد من الاقتصادات المتقدمة، إلا في وقت الحرب.
دعم النمو المنشئ لفرص العمل: "بلغت معدلات البطالة التي نراها في الاقتصادات المتقدمة، على وجه الخصوص، وبين الشباب، مستويات مخيفة وغير مقبولة. إذن ينبغي التركيز على تهيئة الظروف لتحقيق نمو أكثر شمولا، والأهم من ذلك، أكثر قدرة على توفير فرص العمل."

التصدي للمشكلة الأساسية المتمثلة في الاختلالات العالمية: "هذه المشكلة لن تزول وينبغي معالجتها لأنه من المرجح أن تتسع فجوة هذه الاختلالات مرة أخرى عندما ينتعش النمو.

وذكرت السيدة لاغارد أن الصندوق لديه جدول أعمال مشحون مع بدء فعاليات الاجتماعات السنوية، ويشمل المناهج الجديدة المتعلقة بالإقراض والرقابة والمساعدة الفنية. وقالت إن هناك مناقشات فعالة لهذه القضايا ستجرى أثناء الاجتماعات مع البلدان الأعضاء في الصندوق والبالغ عدد ١٨٨ بلدا.

إصلاحات الصندوق

شددت السيدة لاغارد على أهمية الإصلاحات الجارية لنظام حوكمة الصندوق، وقالت إن المؤسسة اقتربت من استكمال مجموعة إصلاحات عام ٢٠١٠. فقد تم تجاوز اثنتين من الخطوات الثلاث اللازمة لاعتماد مجموعة الإصلاحات – الخطوة المعنية بالموافقات اللازمة لإحداث التغيير في الحصص، والخطوة المعنية بعدد البلدان الأعضاء اللازم لتنفيذ إصلاح المجلس التنفيذي للصندوق.

وقالت السيدة لاغارد "إن هذه الإصلاحات سوف تسهم في زيادة تمثيل الصندوق لأعضائه وسوف تنقل بعض بلدان الأسواق الصاعدة إلى مصاف البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في الصندوق."

وردا على أسئلة طرحها الصحفيون، قالت السيدة لاغارد إن المباحثات بين الصندوق والسلطات المصرية سوف تستأنف في القاهرة في الشهر الجاري، وأضافت قائلة إنها واثقة من التوصل إلى اتفاق. وقالت إن خبراء الصندوق يجرون مباحثات مع السلطات اليونانية لتسوية الاختلافات في التعامل مع عناصر برنامج اليونان الاقتصادي المدعم من الصندوق. كذلك رحبت سيادتها ببدء العمل بآلية الاستقرار الأوروبية.

وردا على سؤال بشأن غياب كبار المسؤولين الصينيين عن الاجتماعات السنوية، قالت السيدة لاغارد إن جميع اللاعبين والشركاء الاقتصاديين في آسيا لهم دور حيوي في الاقتصاد العالمي. وقالت "إننا في صندوق النقد الدولي، حيث نشجع على التعاون، وحيث نشكل محفلا للحوار وتحسين العلاقات، نأمل أن تتم تسوية الاختلافات، مهما طال أمدها، بطريقة متناغمة وبسرعة حتى يمكن للتعاون، من منظور اقتصادي، أن يستمر."